أهلية البلدان

إعلان الأمين العام عن الأهلية. يُقدم تمويل صندوق بناء السلام لبلدان أعلن الأمين العام أنها مؤهلة رسمياً، بعد استعراض يجريه مكتب دعم بناء السلام. ولكي تصبح البلدان مؤهلة، يجب أن تكون قد خرجت من أحد النزاعات أو الأزمات السياسية، ولديها التزام حكومي وطني تجاه السلام الدائم والشامل. وتعدّ البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام مؤهلة تلقائياً.

تحليل النزاع. يستند تمويل الصندوق إلى تحليل للنزاع يحدد أولويات البلد لبناء السلام. وتجري الأمم المتحدة عادة تحليل النزاع بالتعاون مع الحكومة، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني المحلي.

آليات تمويل الصندوق

- **مرفق الاستجابة الفورية**، يوجد لتلبية احتياجات بناء السلام الحرجة والعاجلة فور انتهاء النزاع أو نتيجة تغير ملموس في حالة البلد. ويمكن أن يوافق الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام نيابة عن الأمين العام على مبلغ أقصاه ٣ ملايين دولار أمريكي من أموال مرفق الاستجابة الفورية دون عملية استعراض أهلية الاستحقاق رسمياً؛
- **مرفق بناء السلام والانتعاش**، يقدم تمويلاً متوسط الأجل في سياقات ما بعد انتهاء النزاع لبلدان اعتُبرت مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق. ويستند تمويل الصندوق إلى خطة وأولويات بناء السلام (لمدة تصل إلى ثلاث سنوات) توضع عن طريق لجنة توجيهية قطرية مشتركة ويقوم بعد ذلك مكتب دعم بناء السلام باعتمادها. وتوافق اللجنة التوجيهية المشتركة بعد ذلك على مشاريع محدّدة، ويشارك في رئاسة هذه اللجنة كل من الحكومة، والأمم المتحدة، بما في ذلك المجتمع المدني، وشركاء آخرون في التنمية.

وتتاح توجيهات مفصلة في المبادئ التوجيهية للصندوق على الرابط التالي:
http://www.unpbf.org/application-guidelines/

الصندوق: الأرقام الرئيسية

٥٤٣ مليوناً ◄ المبلغ بالدولارات الذي تلقاه الصندوق بصورة تراكمية حتى نهاية عام ٢٠١٣ من ٥٥ مساهماً.

٤٥٦ مليوناً ◄ المبلغ بالدولارات الذي خصصه الصندوق لبرامج ومشاريع بناء السلام منذ إنشائه حتى نهاية عام ٢٠١٣:

- ٣٨ في المائة من هذا التمويل لبلدان لديها بعثات سياسية خاصة تابعة للأمم المتحدة؛
- ٢٩ في المائة لبلدان لديها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛
- ٣٣ في المائة لبلدان ليست لديها بعثات ولديها أحد أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛
- ٥٩ في المائة من هذا التمويل لستة بلدان مدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام.

٢٨ ◄ عدد بلدان ما بعد انتهاء النزاع التي دعمها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية عام ٢٠١٣.

٢١ ◄ عدد إدارات ووكالات الأمم المتحدة التي وجّه الصندوق أمواله من خلالها.

٢٩٠ ◄ عدد المشاريع التي دعمها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية عام ٢٠١٣:

- ٢٦ في المائة منها مشاريع لمرفق الاستجابة الفورية؛
- ٧٤ في المائة منها لمشاريع مرفق بناء السلام والانتعاش.

٤ ◄ النسبة المئوية لمساهمات المانحين المستخدمة في تمويل إدارة مكتب دعم بناء السلام ومكتب الصندوق الاستئماني المتعدّد الشركاء التابعين للصندوق.

صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام
مكتب دعم بناء السلام
مقر الأمم المتحدة
نيويورك، ١٠٠١٧، الولايات المتحدة الأمريكية
http://www.unpbf.org/

صور الغلاف من صور الأمم المتحدة/برونو غوميوبوموي (أعلى اليسار)
صور الأمم المتحدة/كي شانغ (أسفل اليسار)، صور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/سيباستيان فيلار (على اليمين)
15-02167 — من تصميم وحدة التصميم في إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة

لمحة عن صندوق بناء السلام

PBSO
مكتب دعم بناء السلام

أولويات التمويل والقيمة المضافة لصندوق بناء السلام

قام صندوق بناء السلام (الصندوق) منذ عام ٢٠٠٥ بتقديم تمويل سريع ومرن بهدف القيام بتدخلات أساسية لبناء السلام في بلدان خارجة من النزاع. ويجمع هذا الصندوق بين مزايا الصندوق العالمي الجاهز بآليات لضمان الملكية الوطنية، والتركيز على بلد محدد. ويتولى مكتب دعم بناء السلام [١] إدارة هذا الصندوق بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة. ويعمل الصندوق بصورة وثيقة مع لجنة بناء السلام ويدعم عملها السياسي.

ويقدم الصندوق الدعم لمبادرات بناء السلام في **أربعة من المجالات ذات الأولوية:**

(١) دعم تنفيذ اتفاقات السلام والحوار السياسي؛

(٢) تعزيز التعايش وحل النزاع بالطرق السلمية؛

(٣) الإنعاش الاقتصادي وقطف ثمار السلام؛

(٤) بناء خدمات وقدرات إدارية أساسية.

وتتمثل القيمة المضافة المحددة للصندوق فيما يلي:

- الاستجابة **بسرعة ومرونة** لاحتياجات بناء السلام الحرجة في مجالات توجد بها ثغرات مالية في مختلف بيئات ما بعد النزاع والبيئات الهشة؛
- تشجيع **الملكية الوطنية** لاستراتيجيات وبرامج بناء السلام، بما في ذلك عن طريق المشاركة في رئاسة اللجنة التوجيهية القطرية المشتركة؛
- تمكين قيادة الأمم المتحدة لتصبح أكثر **استراتيجية وترابطاً** بحيث تستجيب بسرعة وكفاءة للأولويات الحرجة بعد انتهاء النزاع؛
- تشجيع النُهُج **المبتكرة** التي تستجيب **لتحليلات النزاع والزخم السياسي؛**
- ضمان تحقيق **آثار حفازة**، عن طريق تقديم دعم مبكر لبدء عمليات حفظ السلام، أو إطلاقها، أو الإسراع بها.

[١] يدار صندوق بناء السلام بواسطة مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لمحة عن البلدان التي دعمها الصندوق في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣

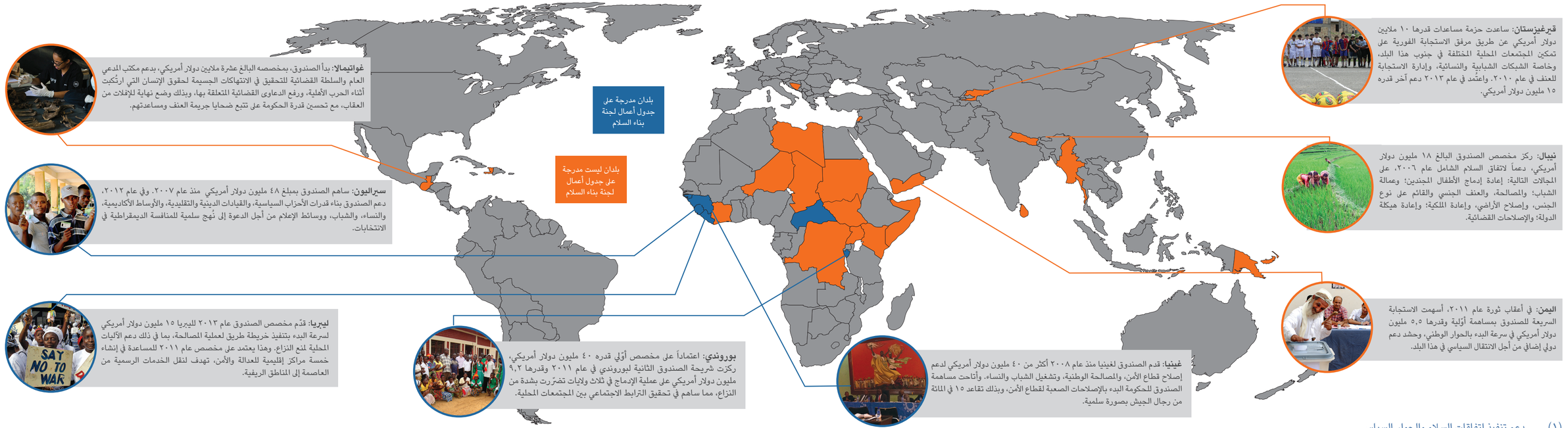

غواتيمالا: بدأ الصندوق، بمخصصه البالغ عشرة ملايين دولار أمريكي، بدعم مكتب المدعي العام والسلطة القضائية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت أثناء الحرب الأهلية، ورفع الدعاوى القضائية المتعلقة بها، وبذلك وضع نهاية للإفلات من العقاب، مع تحسين قدرة الحكومة على تتبع ضحايا جريمة العنف ومساعدتهم.

سيراليون: ساهم الصندوق بمبلغ ٤٨ مليون دولار أمريكي منذ عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٢، دعم الصندوق بناء قدرات الأحزاب السياسية، والقيادات الدينية والتقليدية، والأوساط الأكاديمية، والنساء، والشباب، ووسائط الإعلام من أجل الدعوة إلى نُهج سلمية للمنافسة الديمقراطية في الانتخابات.

ليبريا: قدّم مخصص الصندوق عام ٢٠١٣ لليبريا ١٥ مليون دولار أمريكي لسرعة البدء بتنفيذ خريطة طريق لعملية المصالحة، بما في ذلك دعم الآليات المحلية لمنع النزاع. وهذا يعتمد على مخصص عام ٢٠١١ للمساعدة في إنشاء خمسة مراكز إقليمية للعدالة والأمن، تهدف لنقل الخدمات الرسمية من العاصمة إلى المناطق الريفية.

بوروندي: اعتماداً على مخصص أوّلي قدره ٤٠ مليون دولار أمريكي، ركزت شريحة الصندوق الثانية لبوروندي في عام ٢٠١١ وقدرها ٩,٢ مليون دولار أمريكي على عملية الإدماج في ثلاث ولايات تضرّرت بشدة من النزاع، مما ساهم في تحقيق الترابط الاجتماعي بين المجتمعات المحلية.

غينيا: قدم الصندوق لغينيا منذ عام ٢٠٠٨ أكثر من ٤٠ مليون دولار أمريكي لدعم إصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، وتشغيل الشباب والنساء. وأتاحت مساهمة الصندوق للحكومة البدء بالإصلاحات الصعبة لقطاع الأمن، وبذلك تقاعد ١٥ في المائة من رجال الجيش بصورة سلمية.

قيرغيزستان: ساعدت حزمة مساعدات قدرها ١٠ ملايين دولار أمريكي عن طريق مرفق الاستجابة الفورية على تمكين المجتمعات المحلية المختلفة في جنوب هذا البلد، وخاصة الشبكات الشبابية والنسائية، وإدارة الاستجابة للعنف في عام ٢٠١٠. واعتُمد في عام ٢٠١٣ دعم آخر قدره ١٥ مليون دولار أمريكي.

نيبال: ركز مخصص الصندوق البالغ ١٨ مليون دولار أمريكي، دعماً لاتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٦، على المجالات التالية: إعادة إدماج الأطفال المجندين؛ وعمالة الشباب؛ والمصالحة، والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وإصلاح الأراضي، وإعادة الملكية؛ وإعادة هيكلة الدولة؛ والإصلاحات القضائية.

اليمن: في أعقاب ثورة عام ٢٠١١، أسهمت الاستجابة السريعة للصندوق بمساهمة أوّلية وقدرها ٥,٥ مليون دولار أمريكي في سرعة البدء بالحوار الوطني، وحشد دعم دولي إضافي من أجل الانتقال السياسي في هذا البلد.

(١) دعم تنفيذ اتفاقات السلام والحوار السياسي

يدعم الصندوق تنفيذ اتفاقات السلام بصورة أساسية عن طريق مشاريع في مجالات: إصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون. وغالباً ما يكون قطاع الأمن ضعيفاً ومفتتاً ومصدر عدم استقرار في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويقدم الصندوق المساعدة لتحديث المعدات، وتوفير التدريب، وتحسين الرقابة المدنية. ولمساندة نظام قضائي فعّال، يعزز الصندوق المؤسسات القضائية الوطنية والمحلية. ودخلت عملية إعادة إدماج المحاربين السابقين مجال الاهتمام الرئيسي للصندوق حيث شارك في مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

(٢) تعزيز التعايش وحل النزاع بالطرق السلمية

لتعزيز التعايش السلمي وحل النزاع بالطرق السلمية، يدعم الصندوق مشاريع تركز على جهود المصالحة الوطنية والمحلية، والحكم الرشيد، والإدارة السليمة للأراضي والموارد الطبيعية. ويمكن أن تسفر مثل هذه المشاريع عن طائفة واسعة من المبادرات، بما في ذلك تشجيع الحوار السياسي والمجتمعي، وتيسير بناء الثقة والترابط الاجتماعي، وتمكين المرأة، وتسوية منازعات الأراضي بالطرق السلمية، وتعزيز المؤسسات المستقلة والجهات الفاعلة من غير الدول.

(٣) الإنعاش الاقتصادي وجني ثمار السلام

لجنيّ ثمار السلام، يدعم الصندوق برامج موجهة قصيرة الأجل للتشغيل وسبل كسب العيش من أجل تشجيع المجتمعات المتضررة من النزاع، ودعم التنمية السلمية أثناء فترات الانتقال الهشة بعد انتهاء النزاع. وتشمل الأنشطة تعزيز شراكات القطاع الخاص، وتنمية المشاريع المتناهية الصغر وبرامج تنشيط العمالة، والتي تركز غالباً على الشباب والنساء، مع ربط تلك البرامج بصورة واضحة ومباشرة بالترابط الاجتماعي واعتبارات السلام.

(٤) إعادة بناء الخدمات والقدرات الإدارية الرئيسية

يدعم الصندوق مشاريع لإعادة بناء الخدمات الرسمية الرئيسية، وخاصة على المستوى المحلي، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية، وتقديم خدمات عامة محسّنة. ونظراً لتركيز الحكومات في المقام الأول على الأمن والعمليات السياسية في حالات ما بعد انتهاء النزاع، فإن استعادة الخدمات الأساسية عن طريق نُهج لا مركزية تعدّ وسيلة لاستعادة شرعية الدولة والثقة بها.

من صور الأمم المتحدة